Sada Al - Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 200 - 223

The Impact of Inflation on Purchasing Habits and Consumption Patterns (A Field Study on the City of Derna)

Haleemah Khalleefah Alhasadi*
Department of Economics, Faculty of Economics, University of Derna, Derna - Libya.,
***Email:** h.mohammed@uod.edu.ly

أثر التضخم على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي (دراسة ميدانية على مدينة درنة)

حليمة خليفة الحصادى *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد ، جامعة درنة،درنة - ليبيا.

Received: 20 - 12 - 2025; Accepted: 20 - 02 - 2026; Published: 16 - 03 - 2026

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء أثر معدلات التضخم بأبعادها ويقصد بأبعاد التضخم إدراك الافراد لارتفاع الأسعار، ونقص السيولة النقدية، واتساع فجوة الأسعار في السوق، على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي لسكان مدينة درنة (الاستراتيجيات التكيفية، والنمط الاستهلاكي في المناسبات). وقد تم تطبيق الدراسة ميدانياً في مدينة درنة لعامي 2024/ 2025، لاستكشاف كيفية استجابة المستهلك المحلي لضغوط الغلاء المتزايدة وتأثير ذلك على سلوكه اليومي والموسمي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، مع التأكد من صدقها وثباتها إحصائياً. شملت عينة الدراسة (384) مفردة من سكان مدينة درنة من مختلف الفئات الوظيفية (قطاع عام، وقطاع خاص، أعمال حرة). ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي البسيط، بالإضافة إلى اختبار (T-test) للمقارنة بين فئات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها قبول الفرضية الرئيسة وفرضيات الفرعية للدراسة، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين ارتفاع معدلات التضخم وبين التغير الجذري في العادات الشرائية، حيث يفسر التضخم ما نسبته (61%) من التحول في أولويات المستهلك و أظهرت النتائج أن المستهلك في درنة اتجه نحو "الاستهلاك التقشفي" عبر التركيز على السلع الأساسية وتهميش الكماليات، حيث سجلت عبارة "الاكتفاء بالضروريات" متوسطاً مرتفعاً جداً بلغ(4.52) و كشفت الدراسة عن تخلي المستهلكين عن الولاء للعلامات التجارية لصالح البدائل الأرخص، مع اللجوء لسياسة "الشراء الاستباقي" قبيل المواسم لتجنب القفزات السعرية المتوقعة و تبين أن نقص السيولة النقدية وفجوة السعر بين "الكاش" والإلكتروني يمثلان ضغطاً إضافياً يجبر المستهلك على تقليص كميات الشراء بنسبة كبيرة و أثبت اختبار (T-test) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك أثر التضخم بين موظفي القطاع العام والخاص، مما يؤكد أن الأزمة تمثل ظاهرة جمعية مست كافة شرائح المجتمع في المدينة.

الكلمات المفتاحية: التضخم ، العادات الشرائية ، النمط الاستهلاكي، القوة الشرائية.

Abstract.

This study aims to investigate the impact of inflation rates and their dimensions. The dimensions of inflation refer to individuals' perception of price increases, cash liquidity shortages, and the widening price gap in the market, and their effect on purchasing habits and consumption patterns of the residents of Derna (adaptive strategies and consumption patterns during occasions). The study was conducted in the city of Derna for the years 2024/2025, to

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

explore how local consumers respond to the increasing pressure of inflation and the impact it has on their daily and seasonal behavior.
The study relied on the descriptive-analytical approach, and a questionnaire was designed as the main tool for data collection, ensuring its validity and statistical reliability. The study sample consisted of (384) individuals from the residents of Derna from various occupational categories (public sector, private sector, freelance workers). For data analysis and hypothesis testing, the statistical software (SPSS) was used through means, standard deviations, Pearson's correlation coefficient, and simple linear regression analysis, in addition to the (T-test) to compare between the study groups.
The study reached a set of conclusions, the most important of which was the acceptance of the main hypothesis and the sub-hypotheses. The results proved a strong positive correlation between the rise in inflation rates and the drastic change in purchasing habits. Inflation explains (61%) of the shift in consumer priorities. The results showed that consumers in Derna have moved towards "austerity consumption," focusing on essential goods and marginalizing luxuries. The statement "satisfaction with essentials" recorded a very high average of (4.52). The study revealed that consumers abandoned brand loyalty in favor of cheaper alternatives, with a tendency to adopt a "proactive purchasing" strategy before seasons to avoid expected price jumps. It was found that cash liquidity shortages and the price gap between "cash" and "electronic" payments represent an additional pressure that forces consumers to significantly reduce purchase quantities. The (T-test) showed no statistically significant differences in the perception of the inflation impact between public and private sector employees, confirming that the crisis is a collective phenomenon affecting all social segments of the city.

Keywords: Inflation, Purchasing Habits, Consumption Patterns, Purchasing Power.

المقدمة

تعد ظاهرة التضخم من أعقد التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لما لها من آثار مباشرة على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية. ويُعرف التضخم بصفة عامة بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد (الجريدي، 2008). وفي الحالة الليبية، ارتبطت هذه الظاهرة بجملة من العوامل النقدية والهيكلية، لعل أبرزها تقلبات سعر الصرف وتوسع الإنفاق العام، مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة لموجات تضخمية أثرت بشكل حاد على مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين (بشينة وزائد، 2021).
إن انعكاسات التضخم لا تتوقف عند حدود المؤشرات المالية للمصارف أو القوائم المالية للوحدات الاقتصادية (مطر وعبود، 2022)، بل تمتد لتشكل السلوك الاستهلاكي والعادات الشرائية للأفراد. فالتضخم يعمل على إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة تؤدي إلى تآكل المداخيل الثابتة، مما يضطر المستهلكين إلى تبني استراتيجيات تكيفية لمواجهة غلاء المعيشة (محمد، 2022). وتبرز هذه التحولات السلوكية بشكل جلي خلال المناسبات الدينية والأعياد، حيث يزداد الطلب على سلع وخدمات معينة، مما يضاعف من وطأة الضغوط التضخمية على كاهل رب الأسرة.
وتكتسب مدينة درنة خصوصية في هذا السياق؛ فبالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة التي تمر بها البلاد، تفرض الطبيعة الجغرافية والتحولات اللوجستية والاجتماعية التي شهدتها المدينة في الآونة الأخيرة تحديات إضافية على سكانها. لذا، فإن دراسة أثر التضخم على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي لسكان مدينة درنة في المناسبات والأعياد تمثل ضرورة بحثية لفهم كيفية تفاعل المستهلك المحلي مع الأزمات الاقتصادية، وكيفية موازنته بين العادات الاجتماعية وبين واقع القدرة الشرائية المتدهورة، لذا تسعى الدراسة الى تحليل الاستراتيجيات التكيفية التي يتبناها سكان مدينة درنة في مناسباتهم لمواجهة التضخم.

مشكلة الدراسة

تعد مدينة درنة من المدن الليبية التي تضررت نتيجة الأزمات الاقتصادية العامة التي تمر بها البلاد. وفي ظل الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتدهور القيمة الشرائية للدينار الليبي، أصبح المستهلك المحلي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

يواجه ضغوطاً، خاصة في المواسم الدينية والأعياد (مثل عيد الفطر وعيد الأضحى) التي تتطلب إنفاقاً استثنائياً .وتبرز المشكلة في أن التضخم في ليبيا لم يعد مجرد ظاهرة نقدية عابرة، بل أصبح أداة تؤدي إلى "تآكل الدخول الحقيقية" وتغيير قسري في الأولويات الاستهلاكية (الجريدي، 2008). كما أن الاعتماد المتزايد على وسائل الدفع الإلكتروني نتيجة نقص السيولة قد فرض تكاليف إضافية غير مباشرة على المستهلك نتيجة تفاوت الأسعار بين النقد والصكوك (بشينة وزائد، 2021). وعلى ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يعيد التضخم الاقتصادي تشكيل العادات الشرائية والسلوك الاستهلاكي لسكان مدينة درنة خلال المناسبات والاعياد، وماهي الاستراتيجيات التكيفية التي يطورونها للحفاظ على القيمة الرمزية لهذه المناسبات؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى إدراك سكان مدينة درنة لظاهرة التضخم وأثرها على دخلهم الحقيقي؟
2. كيف تغيرت الأولويات الشرائية لسكان المدينة (من الكماليات إلى الأساسيات) نتيجة ارتفاع الأسعار في الأعياد؟
3. ما أثر نقص السيولة والاعتماد على الصيرفة الإلكترونية في مضاعفة آثار التضخم على سلوكهم الشرائي؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العادات الشرائية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الدخل، المهنة، المستوى التعليمي) في ظل التضخم؟

أهداف الدراسة

انطلاقاً من طبيعة التحديات الاقتصادية التي تواجهها مدينة درنة، وفي ظل التسارع الملحوظ في معدلات التضخم التي ألقت بظلالها على القوة الشرائية للدينار الليبي، تبرز الحاجة الماسة لتقصي الكيفية التي استجاب بها المستهلك المحلي لهذه الضغوط. فالتضخم لا يمثل مجرد مؤشر إحصائي، بل هو متغير فاعل يعيد صياغة السلوك الشرائي، لاسيما في مواسم الأعياد التي ترتبط بتقاليد اجتماعية تتطلب إنفاقاً استثنائياً. لذا، تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل هذه العلاقة من خلال الأهداف الآتية:

1. قياس وتحليل التحول في هيكل سلة الاستهلاك، التي طرأت على أولويات الشراء لدى سكان المدينة، ومدى الانتقال من السلع الكمالية إلى السلع الأساسية.
2. تحليل الاستراتيجيات التكيفية التي تتبناها الاسر لإدارة ميزانية المناسبات مع رصد اليات اتخاذ القرار والأساليب السلوكية التي تتبعها الأسر في درنة لمواجهة الغلاء، مثل البحث عن البدائل الأرخص أو تقليص الكميات المعتادة.
3. دراسة مدى تأثير أزمة السيولة النقدية والاعتماد على الدفع الإلكتروني كعامل ملموس في تغيير قنوات الشراء (من محلات كبيرة الى صغيرة ....الخ).

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة قيمتها من كونها تسلط الضوء على واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية ملامسةً للحياة اليومية لسكان مدينة درنة؛ لذا تأتي الدراسة لترصد الأثر الإنساني والسلوكي لهذا التضخم في مواسم لها أهمية دينية واجتماعية خاصة. وتتجلى أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- نظراً لقلة البحوث التي تناولت السلوك الشرائي تحديداً في مدينة درنة خلال الأزمات، مما يجعل هذه الدراسة مرجعاً حديثاً يغطي فجوة مكانية وزمنية هامة في الأدبيات الاقتصادية الليبية.
- تساهم الدراسة في فهم كيفية إعادة تشكيل "العادات الشرائية" للأسر الليبية لمواجهة تآكل الدخول الحقيقية، وهو ما يعزز قدرة الباحثين على التنبؤ بأنماط الاستهلاك المستقبلي في ظل استمرار الضغوط التضخمية.
- تحليل أثر التحول الرقمي (الدفع الإلكتروني) في زيادة تكلفة السلع على المستهلك

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- توفر الدراسة قاعدة بيانات واقعية للمجلس المحلي وغرفة التجارة والصناعة في درنة، مما يمكنهم من تصميم مبادرات لدعم القوة الشرائية أو تنظيم الأسواق وتوفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة خلال الأعياد.

فرضيات الدراسة

بهدف الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة والإجابة على التساؤل السابق تم صياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات التضخم على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي لسكان مدينة درنة في المناسبات والأعياد.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات التضخم على تحديد الأولويات الشرائية، حيث يتجه المستهلك في مدينة درنة نحو السلع الأساسية على حساب السلع الكمالية في المناسبات.

الفرضية الفرعية الثانية: تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تغيير الولاء للعلامات التجارية والتحول نحو السلع البديلة الأقل سعراً لدى سكان المدينة.

الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر التضخم على التوقيت الزمني لعملية الشراء، حيث يلجأ المستهلك في درنة إلى الشراء المبكر أو العشوائي لتجنب الارتفاعات السعرية المتوقعة قبيل العيد.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية**: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الواقعة بين عامي (2024-2025)، وهي الفترة التي شهدت تحولات حادة في معدلات التضخم وتغيرات ملموسة في مستويات الدخول والقوة الشرائية في السوق الليبي.
- **الحدود المكانية**: تم تُطبيق الدراسة جغرافياً داخل الحدود الإدارية لمدينة درنة بليبيا، مستهدفةً الأسر المقيمة في المدينة.
- **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة على بحث أثر التضخم الاقتصادي (كمتغير مستقل) على العادات والأنماط الشرائية (كمتغير تابع)، مع التركيز بشكل خاص على كيفية إعادة ترتيب الأولويات الاستهلاكية واستخدام وسائل الدفع البديلة.

الدراسات السابقة

سيتم في الجزء التالي عرض بعض الادبيات التي تناولت هذا الموضوع من خلال بعض الدراسات سواء في ليبيا او في بيئة مشابهة لليبيا:

دراسة العبيدي" :(2022) سلوك المستهلك الليبي في ظل تقلبات القوة الشرائية للدينار"، هدفت الدراسة إلى تحليل التغيرات في النمط الاستهلاكي للأسر الليبية نتيجة التضخم الجامح ونقص السيولة. استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال استبانة وزعت على عينة من المستهلكين، وتوصلت الدراسة إلى أن المستهلك الليبي بدأ يتخلى عن "الولاء للعلامة التجارية" مقابل "السعر الأقل"، كما ظهرت أنماط جديدة مثل "الشراء الجماعي" لتخفيف التكاليف، وهي نقطة جوهرية لربطها بوضع العائلات في مدينة درنة.

دراسة محمد" :(2022) التضخم وأثره على الاقتصاد السوداني: دراسة حالة ولاية غرب دارفور"، هدفت الدراسة إلى التعرف على التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للتضخم في ولاية حدودية تعاني من أزمات هيكلية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن التضخم يعد من المشاكل الرئيسية التي تعيق النشاط الاقتصادي وتؤثر سلباً على أصحاب الدخول المحدودة، كما أكدت أن بعد الولاية عن المركز ساهم في مضاعفة تكاليف السلع، وأوصت بضرورة رقابة الأسعار ومحاربة الاحتكار لتقليل حدة التضخم في المناطق البعيدة عن مراكز الإنتاج.

دراسة حميد" :(2021) أثر التضخم على الأمن الغذائي والقدرة الشرائية للأسر"، ركزت هذه الدراسة على كيفية تأثير ارتفاع الأسعار على سلة الغذاء الأساسية. وتوصلت إلى أن التضخم يؤدي إلى ظاهرة "الجوع الخفي" أو تدني جودة الغذاء المستهلك، حيث تضطر الأسر لتقليل استهلاك اللحوم والفاكهة (وهو

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ما يحدث عادة في المواسم والأعياد) والتركيز على النشويات، مما يغير من "العادات الشرائية" الموسمية بشكل حاد.

دراسة بشينة وزائد" :(2021) أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية"، هدفت الدراسة إلى قياس أثر التضخم وسعر الصرف على مصرفي (الجمهورية والتجارة والتنمية) في ليبيا للفترة (2003-2017). استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية الطولية(Panel Data) ، وتوصلت إلى وجود أثر معنوي موجب للتضخم على أرباح المصارف نتيجة زيادة العمولات، مقابل وجود أثر سلبي لسعر الصرف على الأداء المالي واستقرار الأسعار، وأوصت بضرورة رسم سياسات نقدية تضمن استقرار الأسعار في ليبيا.

دراسة المصرف المركزي الليبي - تقرير إحصائي" :(2020) تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتأثيره على الطلب المحلي"، قدم هذا التقرير بيانات رقمية حول القطاعات الأكثر تأثراً بالتضخم في ليبيا، وأشار إلى أن قطاع "الملابس والأحذية" و"المواد الغذائية" (وهي جوهر مشتريات الأعياد) شهدت أعلى قفزات تضخمية، مما يفسر الضغوط التي يواجها سكان مدينة درنة في هذه المناسبات.

دراسة الشريف" :(2018) أثر التضخم على السلوك الادخاري والاستهلاكي في المجتمع الليبي"، هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان الليبيون قادرين على الادخار في ظل التضخم. وتوصلت إلى أن التضخم حول المجتمع الليبي إلى "مجتمع استهلاكي اضطراري"، حيث يتم صرف الدخل بالكامل على الاحتياجات الأساسية فور استلامه خوفاً من تآكل قيمته، وهو ما يفسر الازدحام الشديد وسلوك الشراء "العشوائي" قبيل المناسبات.

دراسة الجريدي" :(2008) أثر التضخم على مستويات الدخل في الاقتصاد الليبي (1980-2007)"، هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير التضخم على مستويات الدخول الحقيقية في ليبيا. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي تعرض لموجات تضخمية حادة أدت إلى تآكل دخول الغالبية العظمى من السكان (أصحاب الدخول الثابتة)، كما خلصت إلى أن التضخم في ليبيا هو ظاهرة نقدية مرتبطة بسياسات سعر الصرف والإنفاق العام، وأوصت بضرورة مراجعة سعر الصرف لضمان التوافق بين القوة الشرائية والرفاه الاجتماعي.

الفجوة البحثية

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدم اكتفائها برصد ظاهرة التضخم كأرقام إحصائية كما ورد في دراسات (الجريدي، 2008) ، بل تتعمق بالدراسة لفهم التحولات السلوكية والاجتماعية الناتجة عن هذه الظاهرة داخل بيئة محلية وهي مدينة درنة. وما يمنح هذه الدراسة طابعاً فريداً هو تركيزها على "عنصر الموسمية" بربط التضخم بالمناسبات والأعياد، وهي فترات تتسم بضغط استهلاكي يفوق القدرة التكيفية للدخل الثابت، وهو جانب لم يتم تناوله بعمق في الدراسات السابقة التي ركزت على الأداء المصرفي أو النمو العام مثل دراسة (بشينة وزائد، 2021). كما تنفرد الدراسة الحالية بقدرتها على رصد أثر التضخم الرقمي الناتج عن أزمة السيولة، حيث تحلل كيف تحول الدفع الإلكتروني من وسيلة تسهيل ائتماني إلى عبء تضخمي إضافي يزيد من تكلفة السلع على المستهلك في درنة، مضافاً إلى ذلك الحداثة الزمنية للبحث (2024-2025) التي تجعله يواكب المتغيرات الاقتصادية الراهنة وتقلبات سعر الصرف الأخيرة، مما يوفر قاعدة بيانات واقعية لآليات التكيف التي يتبعها المستهلك المحلي لموازنة العادات الاجتماعية مع واقعه المادي المتآكل.

الإطار النظري للدراسة:

التضخم الاقتصادي.

مفهوم التضخم الاقتصادي.

سوف نتناول تعريفات عدة للتضخم تبعا للمدارس الفكرية الاقتصادية وهى كالتالي:

- **التعريف الوظيفي والظاهري**: بأنه حالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد. ويؤكد (السيد، 2020) أن هذا الارتفاع يجب أن يتصف بصفة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

"الاستمرارية" و"الشمول"، فلا يُعد ارتفاع سعر سلعة واحدة أو ارتفاعاً مؤقتاً تضخماً بالمعنى الاقتصادي الدقيق.

- **التعريف النقدي (المدرسة النقدية):** يرى أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، أن "التضخم ظاهرة نقدية دائماً وفي كل مكان". وبناءً عليه، يُعرف التضخم بأنه نتاج لزيادة كمية النقود المتداولة بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي السياق الليبي، يشير (عبد المطلب، 2021) إلى أن التوسع في عرض النقود دون غطاء إنتاجي كافٍ هو المحرك الأساسي لتدهور قيمة العملة.
- **التعريف من منظور "فجوة الطلب":** يُعرف بأنه زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل، مما يخلق ما يسمى بـ "الفجوة التضخمية". ويرى (هيكل، 2023) أن التضخم يحدث عندما تطارد "نقود كثيرة سلعاً قليلة"، وهو ما يتضح جلياً في مواسم الأعياد بمدينة درنة، حيث يرتفع الطلب الموسمي بشكل حاد مقابل عرض محدود أو متعثر لوجستياً.

النظريات المفسرة لمنشأ التضخم

لفهم التضخم بعمق، يجب التطرق إلى النظريات التي تفسر أسبابه:

- **تضخم جذب الطلب:** وينشأ نتيجة زيادة الإنفاق (الاستهلاكي أو الحكومي) بمعدل يفوق قدرة الجهاز الإنتاجي على الاستجابة، مما يدفع الأسعار للأعلى (منصور، 2022).
- **تضخم دفع التكلفة:** وينشأ نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج (مثل الأجور، أسعار الطاقة، أو المواد الخام المستوردة). وفي الحالة الليبية، يلعب "التضخم المستورد" دوراً محورياً نتيجة انخفاض قيمة الدينار، مما يرفع تكلفة استيراد السلع الجاهزة (بشينة وزائد، 2021).
- **التضخم الهيكلي:** ويرتبط بجمود الجهاز الإنتاجي في الدول النامية، حيث تعجز العروض المحلية عن ملاحقة الطلب المتزايد ليس بسبب نقص المال، بل بسبب مشاكل في البنية التحتية أو سلاسل التوريد، وهو ما ينطبق على المدن المتضررة كمدينة درنة.

قياس التضخم.

اقتصادياً، لا يُقاس التضخم بالملاحظة العشوائية، بل من خلال مؤشرات إحصائية دقيقة أهمها:

- **رقم قياسي لأسعار المستهلك (CPI):** وهو الذي يقيس التغير في تكلفة "سلة السلع" التي تستهلكها الأسرة العادية.
- **مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator):** وهو مؤشر أكثر شمولاً يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً (الخضيري، 2024).

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

أولا: الآثار الاقتصادية.

- **تآكل المداخيل الحقيقية:** يعد أصحاب الدخول الثابتة (الموظفين بالقطاع العام الحكومي) هم الفئة الأكثر تضرراً؛ فحينما ترتفع الأسعار بنسبة 20% مثلاً بينما تظل الرواتب ثابتة، فإن ذلك يعني انخفاضاً فعلياً في مستوى المعيشة بنفس النسبة. ويشير (عوض، 2021) إلى أن التضخم يعمل كميكانيكية لإعادة توزيع الثروة من الدائنين (المودعين والموظفين) إلى المدينين والمستثمرين في الأصول العينية.
- **تشويه نمط الاستهلاك:** يؤدي التضخم إلى دفع المستهلكين نحو "الاستهلاك الحاضر" والابتعاد عن الادخار، خوفاً من انخفاض القوة الشرائية للنقود مستقبلاً. كما يبرز التهافت على شراء السلع وتخزينها قبل مواسم الأعياد، مما يساهم بدوره في رفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب المفاجئ (قاسم، 2023).
- **تزايد فجوة الأسعار:** يخلق التضخم في ليبيا "تضخماً مزدوجاً" ناتجاً عن أزمة السيولة؛ حيث تظهر أسعار متفاوتة للسلعة الواحدة بناءً على وسيلة الدفع (نقدي vs صكوك/بطاقات). هذا التشوه السعري يعيق قدرة المستهلك على الموازنة العقلانية لميزانيته، ويجعله عرضة لاستغلال الوسطاء (سليمان، 2022).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثانيا: الآثار الاجتماعية

- **اتساع الفجوة الطبقية:** يؤدي التضخم إلى تآكل الطبقة الوسطى وانزلاقها نحو خط الفقر. حيث يساهم الغلاء في خلق شعور بالإحباط الاجتماعي، خاصة عندما يعجز أرباب الأسر عن تلبية "الحد الأدنى" من متطلبات الأعياد التي تفرضها الأعراف الاجتماعية (المهدي، 2024).
- **تغير منظومة القيم الاستهلاكية:** يضطر المجتمع تحت وطأة التضخم إلى التخلي عن بعض العادات الاجتماعية الراسخة. فيتحول السلوك من "الاستهلاك التفاخري" إلى "الاستهلاك الدفاعي" أو الضروري. ويؤكد (الحسين، 2021) أن استمرار الضغوط التضخمية قد يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية نتيجة تقليص الزيارات والمجاملات التي تتطلب إنفاقاً مالياً.

ثالثا: الآثار النفسية والقلق الاقتصادي: يولد التضخم حالة من "عدم اليقين" تجاه المستقبل. هذا القلق يدفع المستهلكين إلى اتخاذ قرارات شرائية انفعالية غير مدروسة، مما يزيد من حدة التوتر داخل الأسرة قبيل المناسبات الكبرى.

سلوك المستهلك والعادات الشرائية.

مفهوم سلوك المستهلك.

لا يقتصر سلوك المستهلك على عملية الشراء فحسب، بل هو دراسة للعمليات التي يمر بها الأفراد أو المجموعات لاختيار وشراء واستخدام السلع لإشباع حاجاتهم. ويشير (أبو ناصر، 2021) إلى أن السلوك الاستهلاكي في أوقات الأزمات يتحول من سلوك "اختياري" مبني على التفضيلات الجمالية إلى سلوك "تكيُّفي" مبني على الملاءمة المالية.

العوامل المؤثرة على العادات الشرائية في درنة

تتأثر العادات الشرائية لسكان المدينة بمجموعة من المحفزات التي تضاعفت حدتها بسبب التضخم:

- **عوامل اقتصادية:** وتتمثل في الدخل المتاح، ومستوى الأسعار، وتوفر السيولة. وفقاً لنظرية "الدخل المتاح"، فإن استهلاك الفرد يتحدد بما يتبقى من دخله بعد الضرائب والالتزامات الثابتة، ومع التضخم، يتجه هذا الدخل نحو الصفر فيما يخص السلع غير الأساسية **(منصور، 2022)**.
- **عوامل اجتماعية:** تلعب العادات والتقاليد في مدينة درنة دوراً ضاغطاً؛ حيث يلتزم المستهلك بشراء "أضحية العيد" أو "ملابس الأطفال" كالتزام اجتماعي، مما يضطره لإعادة توزيع ميزانيته بشكل قسري.
- **عوامل سيكولوجية (التوقعات التضخمية):** عندما يتوقع سكان درنة استمرار ارتفاع الأسعار، فإنهم يميلون إلى "الشراء الاستباقي" (Anticipatory Buying)، وهو ما يزيد من سرعة دوران النقود ويؤجج التضخم أكثر **(قاسم، 2023)**.

استراتيجيات التكيف السلوكي مع التضخم.

يلجأ المستهلك في درنة إلى عدة آليات اقتصادية لمواجهة الغلاء، وهي التي ستشكل محاور استبيانك:

- **أثر الإحلال:** الانتقال من السلع ذات العلامات التجارية المشهورة إلى السلع البديلة الأرخص أو "المقلدة" للحفاظ على مستوى الاستهلاك الكمي.
- **تقليص حجم السلة الشرائية:** التخلي عن السلع التكميلية (مثل الحلويات الفاخرة أو الزينة) والتركيز المطلق على السلع الأساسية (لحوم، دقيق، ملابس أساسية).
- **تغيير وسيلة الدفع:** القبول بـ "علاوة السعر" في مقابل الشراء بالبطاقة الإلكترونية أو الصكوك المصرفية، وهو سلوك اضطراري يفرضه نقص السيولة (سليمان، 2022).

العلاقة بين التضخم والعادات الشرائية في المناسبات

تتميز المناسبات (كعيد الفطر) بظاهرة "الطلب غير المرن"؛ أي أن المستهلك سيشتري السلعة مهما ارتفع سعرها (بحدود معينة) بسبب الضغط الاجتماعي. ويؤكد (هيكل، 2023) أن التضخم في هذه الفترات يؤدي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

إلى ظاهرة "الادخار السالب"، حيث تضطر الأسر للاقتراض أو بيع المدخرات العينية (مثل الذهب) لتغطية مصاريف العيد، مما يغير من خريطة الإنفاق المستقبلي للأسرة.

عينة ومجتمع الدراسة:

تركز الدراسة على تقييم أثر معدلات التضخم الاقتصادي على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي، ولتحقيق أهداف الدراسة وضمان دقة التمثيل الإحصائي للمجتمع الكبير، تم استهداف عينة عشوائية قوامها (384)مفردة وفقاً لمعادلات الحجم الأمثل للمجتمعات الكبيرة ولضمان الحصول على حجم العينة المطلوب، تم توزيع (420) استمارة استبيان على أفراد العينة المستهدفة، وقد تم استرجاع (395) استمارة، وبعد عملية الفحص والتدقيق الميداني، استُبعدت الاستمارات غير المكتملة، ليتبين أن هناك (384) استمارة صالحة تماماً للتحليل الإحصائي. هذا الإقبال المرتفع ونسبة الاسترداد العالية تعزز من موثوقية البيانات التي سيتم الاعتماد عليها في استخلاص النتائج، حيث تمثل هذه العينة الصالحة نسبة (91.4%) تقريباً من إجمالي الاستمارات الموزعة، مما يوفر قاعدة بيانات قوية وشاملة لتحليل أثر التضخم على السلوك الاستهلاكي في المناسبات والأعياد، وبما يساهم في تقديم فهم معمق لآليات التكيف التي يتبعها المستهلك في مدينة درنة لمواجهة الضغوط الاقتصادية وتحقيق التوازن المعيشي في البيئة محل الدراسة".

الجدول (1) قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

الفئة (القطاع الوظيفي)	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	نسبة الاسترداد	الاستمارات الصالحة للتحليل	نسبة الصلاحية
موظفو القطاع العام	217	210	96.77%	205	94.47%
موظفو القطاع الخاص والأعمال الحرة	143	130	90.91%	125	87.41%
فئات أخرى (متقاعدون/باحثون عن عمل)	60	55	91.67%	54	90.00%
الإجمالي العام	420	395	94.05%	384	91.43%

يوضح الجدول رقم (1) تفاصيل قوائم الاستقصاء التي تم توزيعها واستلامها من عينة الدراسة في مدينة درنة، حيث تم استهداف فئات متنوعة لضمان تمثيل مختلف شرائح المستهلكين وأرباب الأسر. فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب "كرة الثلج" لتوسيع نطاق الاستجابة، حيث وُزعت 217استمارة على موظفي القطاع العام، استُرد منها 210استمارة بنسبة استرداد بلغت 96.77%، وبعد المراجعة والتدقيق تبين أن هناك 205استمارة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة 94.47%من إجمالي الموزع لهذه الفئة. وفي المقابل، تم توزيع 143استمارة على موظفي القطاع الخاص والأعمال الحرة، استُرد منها 130استمارة بنسبة استرداد بلغت 90.91%، ووصل عدد الاستمارات الصالحة للتحليل منها إلى 125استمارة بنسبة .87.41%كما شملت الدراسة فئات أخرى شملت المتقاعدين والباحثين عن عمل بواقع 60استمارة موزعة، استُرد منها 55استمارة، لتبلغ الاستمارات الصالحة منها 54استمارة بنسبة صلاحية .90.00%

وبشكل عام، بلغ الإجمالي العام للاستمارات الموزعة 420استمارة، استُرد منها 395استمارة بنسبة استرداد إجمالية قدرها 94.05%، بينما استقرت العينة النهائية الصالحة للتحليل على 384مفردة بنسبة 91.43%من إجمالي الاستمارات الموزعة، وهو ما يتوافق مع الحجم الأمثل للعينة إحصائياً. وتعكس هذه النسب المرتفعة مستوى عالٍ من الاستجابة والاهتمام لدى سكان مدينة درنة بموضوع الدراسة المتعلق بأثر التضخم على عاداتهم الشرائية ونمطهم الاستهلاكي، مما يوفر قاعدة بيانات موثوقة لاستخلاص النتائج".

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

التحليلات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة البيانات التي تم جمعها وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS)، حيث تم تطبيق مجموعة من الأساليب والمنهجيات الإحصائية التالية:

- **الإحصاء الوصفي :**ويشمل التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والوزن النسبي؛ وذلك لوصف الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة (أرباب الأسر في مدينة درنة)، وتحليل درجة استجابتهم نحو أبعاد التضخم الاقتصادي وتغير عاداتهم الشرائية.
- **اختبارات الصدق والثبات :**من خلال استخدام معامل ارتباط "بيرسون" للتحقق من الاتساق الداخلي للفقرات، ومعامل "ألفا كرونباخ" لقياس مدى ثبات واستقرار أداة الدراسة في قياس المتغيرات السلوكية والاقتصادية.
- **تحليل الارتباط والانحدار :**استُخدم معامل الارتباط لمعرفة طبيعة وقوة العلاقة بين أبعاد التضخم (إدراك الارتفاع السعري، نقص السيولة، فجوة الأسعار) ومدى تأثيرها على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي في المواسم والأعياد، بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس مدى مساهمة التضخم كمتغير مستقل في التنبؤ بالتغير الحاصل في سلوك المستهلك بمدينة درنة.

أداة الدراسة

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لتجميع بيانات الدراسة الميدانية واستطلاع آراء أفراد العينة في مدينة درنة، والتي صُممت خصيصاً لخدمة أغراض هذا البحث. ولضمان شمولية الأداة ودقتها، تم الاستعانة بالأدبيات والنظريات الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة بظاهرة التضخم وسلوك المستهلك. وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء رئيسية:

- **الجزء الأول :**خُصص لجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين، والتي تشمل: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، القطاع الوظيفي، وفئة الدخل الشهري)، وذلك لربط هذه المتغيرات بمدى التأثر بالتضخم.
- **الجزء الثاني :**خُصص لقياس "معدلات التضخم وإدراك المستهلك للفجوة السعرية"، مع التركيز على رصد الارتفاع في أسعار السلع الأساسية والموسمية، وأثر نقص السيولة النقدية وتعدد أسعار السلع بناءً على وسيلة الدفع (نقدي/إلكتروني).
- **الجزء الثالث :**خُصص لقياس "تغير العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي"، من حيث قدرة الأسرة على التكيف مع الغلاء، والتحول نحو السلع البديلة، وتغيير توقيت وكمية المشتريات خلال مواسم الأعياد والمناسبات.

أما فيما يخص مقياس الأداة، فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، حيث تدرجت العبارات من (موافق تماماً) إلى (غير موافق تماماً)، وأُعطيت أوزاناً رقمية من (5) إلى (1) على التوالي. ولغايات التحليل الإحصائي وتفسير المتوسطات الحسابية، تم تحديد طول الفئة بناءً على المعادلة الإحصائية: (الحد الأقصى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس) / عدد المستويات، لضمان دقة تصنيف استجابات المبحوثين.

المدى = (5 – 1) / 3 = 1.33

جدول (2) درجات مقياس ليكرت الخماسي

مقياس ليكرت الخماسي	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
وزن درجة الموافقة	5	4	3	2	1

"وبناءً على ذلك، سيتم اعتماد مستويات المتوسط الحسابي كمعيار رئيسي للحكم على درجة استجابة أفراد العينة حول أثر معدلات التضخم على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي في مدينة درنة، وتحديد مدى موافقتهم على العبارات المطروحة في محاور الدراسة، كما هو مبين في الجدول التالي":

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

جدول (3) المعيار المعتمد للحكم على لمعيار المعتمد للحكم على مستويات الاستجابة

فئات المتوسط الحسابي	واقع ممارسة
3.4 – 5	مرتفع
2.6 – 3.39	متوسط
2.59فما دون	منخفض

صدق الأداة

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، تم حساب معامل ارتباط 'بيرسون Pearson) ' (Correlationلقياس مدى ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبيان بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه. تهدف هذه الخطوة الإحصائية إلى التأكد من أن جميع البنود المصاغة تقيس بالفعل الأبعاد المتعلقة بمعدلات التضخم وتغير العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي، وضمان تجانس أداة الدراسة في قياس المتغيرات المستهدفة في بيئة مدينة درنة. ويعد هذا الاختبار مؤشراً على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق الذي يسمح بالاعتماد على نتائجها، والجدول التالي يوضح معاملات الارتباط وقيمها الاحتمالية لكل محور من محاور الدراسة".

جدول (4) يوضح نتائج الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	المحاور الفرعية	عدد الفقرات	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة (Sig)
أثر معدلات التضخم	إدراك الارتفاع السعري	10	0.814	0.000
	أثر نقص السيولة	10	0.785	0.000
تغير العادات الشرائية	استراتيجيات التكيف السلوكي	10	0.832	0.000
	النمط الاستهلاكي الموسمي	10	0.791	0.000

تبين نتائج الجدول رقم (4) نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لأبعاد أداة الدراسة، وذلك من خلال حساب معامل ارتباط 'بيرسون' بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الفرعي الذى تنتمى اليه وذلك للتأكد من قوة ارتباطها . وتُشير النتائج الموضحة إلى أن جميع معاملات الارتباط جاءت مرتفعة وموجبة، حيث تراوحت قيمها ما بين 0.785 و0.832، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) نظراً لأن قيمة مستوى الدلالة (Sig) لجميع الأبعاد بلغت(0.000) ، وهي أقل من القيمة المفترضة.

ويُستدل من هذه النتائج على قوة التماسك والاتساق الداخلي بين أبعاد الاستبانة، مما يؤكد أن الأداة قادرة على قياس "أثر التضخم على العادات الشرائية "بدقة عالية. هذا الصدق الإحصائي يمنح الباحث الثقة في أن أبعاد الدراسة (إدراك السعر، أثر السيولة، استراتيجيات التكيف، والنمط الموسمي) تعبر بشكل حقيقي ومتكامل عن الظاهرة محل البحث في مدينة درنة.

ثبات اداة الدراسة:

بعد التحقق من صدق الأداة، قامت الباحثة بقياس الثبات للتأكد من استقرار النتائج وعدم تناقضها عند إعادة تطبيقها في ظروف مماثلة. وقد تم استخدام معامل 'ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) 'للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، والجدول التالي يوضح نتائج الثبات لأبعاد الدراسة والأداة ككل":

جدول (5) نتائج اختبار الثبات (معامل ألفا كرونباخ) لأبعاد الاستبانة

متغيرات الدراسة (الأبعاد)	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	درجة الثبات
إدراك الارتفاع السعري	10	0.826	مرتفع
أثر نقص السيولة وفجوة الأسعار	10	0.801	مرتفع
استراتيجيات التكيف السلوكي	10	0.844	مرتفع
النمط الاستهلاكي في المناسبات	10	0.812	مرتفع
الأداة ككل	40	0.875	مرتفع جداً

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

"تُظهر نتائج الجدول رقم (5) أن قيم معامل 'ألفا كرونباخ' لجميع أبعاد الاستبانة جاءت مرتفعة، حيث تراوحت ما بين (0.801 و 0.844)، بينما بلغت قيمة المعامل للأداة ككل (0.875). وجميع هذه القيم تعتبر عالية وتتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.70) بشكل كبير، مما يؤكد جودة الأداة.
ويُستخلص من هذه النتائج أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستقرار، مما يعني أن الإجابات التي تم الحصول عليها من أفراد العينة (أرباب الأسر والمستهلكين في مدينة درنة) تتسم بالاتساق والمصداقية، وهو ما يجعل البيانات صالحة تماماً لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة واختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بأثر التضخم على السلوك الاستهلاكي بكل ثقة".

اختبار التوزيع الطبيعي "K.S".

"تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي 'كالمجروف – سمر نوف(Kolmogorov-Smirnov) '، لمعرفة ما إذا كانت البيانات المستقاة من مستهلكي مدينة درنة تتبع التوزيع الطبيعي أم غير ذلك؛ حيث أن هذا الاختبار ضروري قبل البدء في اختبار الفرضيات لتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة (معلميه أو غير معلميه). فإذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فإن ذلك يشير إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي".

جدول (6) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي K.S

متغيرات الدراسة (الأبعاد)	قيمة الاختبار (K-S)	مستوى الدلالة (P-value)	النتيجة
إدراك الارتفاع السعري	1.124	0.160	توزيع طبيعي
أثر نقص السيولة وفجوة الأسعار	0.985	0.286	توزيع طبيعي
استراتيجيات التكيف السلوكي	1.201	0.112	توزيع طبيعي
النمط الاستهلاكي في المناسبات	1.054	0.217	توزيع طبيعي
الأداة ككل	1.142	0.147	توزيع طبيعي

بهدف تحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء اختبار 'كالمجروف-سمير نوف (K-S) 'للتأكد من مدى اتباع بيانات أبعاد الدراسة للتوزيع الطبيعي. وتُشير النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إلى أن قيم مستوى الدلالة (P-value) لجميع الأبعاد، وكذلك للأداة ككل، جاءت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد(0.05) ، حيث بلغت للأداة ككل.(0.147)
وهذا يعني أن بيانات الدراسة المتعلقة بأثر التضخم والعادات الشرائية تتوزع توزيعاً طبيعياً. وبناءً على هذه النتيجة، سيتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية المعلمية (Parametric Tests) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وهو ما يعزز من دقة النتائج وقابليتها للتعميم في سياق دراسة السلوك الاستهلاكي لسكان مدينة درنة تحت ضغوط التضخم".

التحليلات الإحصائية للمتغيرات الديمغرافية:

أ. توزيع مجتمع الدراسة حسب النوع.

الجدول (7) توزيع أفراد العينة حسب النوع

الفئة (القطاع الوظيفي)	الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
موظفو القطاع العام	التكرار	145	60	205
	النسبة المئوية	%70.73	%29.27	%100
موظفو القطاع الخاص والأعمال الحرة	التكرار	110	15	125
	النسبة المئوية	%88.00	%12.00	%100
فئات أخرى (متقاعدون/باحثون عن عمل)	التكرار	39	15	54
	النسبة المئوية	%72.22	%27.78	%100
الإجمالي العام	التكرار	294	90	384
	النسبة المئوية	%76.56	%23.44	%100

يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع، حيث أظهرت النتائج هيمنة العنصر الذكوري على إجمالي عينة الدراسة الصالحة للتحليل والبالغ عددها 384مفردة. فبالنسبة لفئة موظفي

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

القطاع العام، بلغ عدد الذكور 145 فرداً بنسبة 70.73%، بينما بلغ عدد الإناث 60 بنسبة 29.27%. أما في فئة القطاع الخاص والأعمال الحرة، فقد ارتفعت نسبة الذكور لتصل إلى 88.00% بواقع 110 أفراد، مقابل 12.00% للإناث، وهو أمر منطقي نظراً لكون الذكور هم الفئة الأكثر انخراطاً في الأنشطة التجارية والأعمال الحرة في مدينة درنة.

وبشكل عام، يشير الإجمالي العام للعينة إلى أن عدد الذكور بلغ 294فرداً بنسبة 76.56%، مقابل 90من الإناث بنسبة 23.44%. ويعزو الباحث هذا التباين إلى طبيعة الثقافة الاستهلاكية والاجتماعية في مدينة درنة، حيث يتولى الرجل (رب الأسرة) في الغالب مسؤولية توفير الاحتياجات المالية والمشتريات الأساسية للمنزل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتطلب متابعة مستمرة لتغيرات الأسعار وتوفر السيولة النقدية في المصارف، وهو ما يجعلهم الفئة الأكثر احتكاكاً بظاهرة التضخم خلال فترة الدراسة.

ب. توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر.

الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة (القطاع الوظيفي)	العمر	أقل من (30) سنة	من (30) إلى أقل من (40)	من (40) إلى أقل من (50)	(50) سنة فأكثر	المجموع
موظفي القطاع العام	التكرار	25	85	75	20	205
	النسبة	%12.20	%41.46	%36.59	%9.76	%100
موظفو القطاع الخاص	التكرار	30	50	35	10	125
	النسبة	%24.00	%40.00	%28.00	%8.00	%100
فئات أخرى	التكرار	10	15	20	9	54
	النسبة	%18.52	%27.78	%37.04	%16.67	%100
الإجمالي العام	التكرار	65	150	130	39	384
	النسبة	%16.93	%39.06	%33.85	%10.16	%100

يستعرض الجدول رقم (7) التوزيع العمري لأفراد عينة الدراسة من سكان مدينة درنة، حيث يظهر بوضوح أن الفئة العمرية" من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة "هي الفئة الأكثر تمثيلاً بإجمالي 150فرداً وبنسبة 39.06%من القوام الكلي للعينة، تليها مباشرة الفئة العمرية" من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة "بواقع 130فرداً وبنسبة 33.85%. أما الفئات العمرية الشابة (أقل من 30 سنة) فقد سجلت تمثيلاً بلغ 16.93%، بينما سجلت الفئة العمرية (أكثر من 50 سنة) النسبة الأقل بواقع 10.16%.

ويشير هذا التوزيع إلى أن أغلبية المشاركين يقعون في الفئة العمرية المنتجة والمسؤولة عن إعالة الأسر (من 30 إلى 50 سنة) بنسبة إجمالية تتجاوز 72%. وهو ما يعزز من قيمة النتائج؛ كون هذه الفئات العمرية هي الأكثر تعرضاً للضغوط الاقتصادية المباشرة، والأكثر إدراكاً لتأثير التضخم على الميزانية الشهرية للأسرة وتغير تكاليف المعيشة في مدينة درنة خلال فترة الدراسة. كما أن هذه الفئة تمتلك خبرة تراكمية في المقارنة بين مستويات الأسعار الحالية والسابقة، مما يجعل تقييمهم للعادات الشرائية أكثر دقة وواقعية.

ج. توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي.

الجدول (9) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الفئة (القطاع الوظيفي)	المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	دبلوم	جامعي	دراسات عليا	المجموع
موظفي القطاع العام	التكرار	15	45	115	30	205
	النسبة	%7.32	%21.95	%56.10	%14.63	%100
موظفي القطاع الخاص	التكرار	25	40	55	5	125
	النسبة	%20.00	%32.00	%44.00	%4.00	%100
فئات أخرى	التكرار	10	12	22	10	54
	النسبة	%18.52	%22.22	%40.74	%18.52	%100
الإجمالي العام	التكرار	50	97	192	45	384
	النسبة	%13.02	%25.26	%50.00	%11.72	%100

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

يوضح الجدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي، وهو متغير هام نظراً لطبيعة الدراسة التي تبحث في وعي المستهلك وتغير أنماطه الشرائية تحت ضغوط التضخم. حيث تظهر النتائج أن المستوى التعليمي "جامعي (بكالوريوس) "هو الأكثر تمثيلاً بين أفراد العينة بإجمالي 192فرداً وبنسبة 50.00%، تلاه في المرتبة الثانية حملة "الدبلوم المتوسط والعالي "بواقع 97فرداً وبنسبة .25.26%بينما توزعت النسب المتبقية بين حملة الشهادات الثانوية فأقل بنسبة 13.02%، وحملة شهادات الدراسات العليا بنسبة .11.72%

ويشير هذا التركيز في المستويات التعليمية الجامعية وما فوقها (بإجمالي تراكمي يصل إلى (61.72%إلى أن عينة الدراسة في مدينة درنة تمتلك مستوى جيداً من الوعي المعرفي الذي يمكنهم من إدراك الفروقات السعرية وتقلبات القوة الشرائية. إن غلبة المتعلمين على العينة يعزز من مصداقية البيانات المجمعة؛ حيث أن لديهم قدرة أعلى على تقدير التضخم الاقتصادي وفهم الأسئلة المتعلقة بتغير العادات الشرائية والتعامل مع بدائل السلع المتاحة، مما يمنح نتائج الدراسة دقة في التعبير عن الواقع المعاش خلال فترة الدراسة.

د. توزيع مجتمع الدراسة وفقا للدخل الشهري.

الجدول (10) توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري.

الفئة (القطاع الوظيفي)	فئة الدخل الشهري	أقل من 1000 د.ل	من 1000 إلى أقل من 2000	من 2000 إلى أقل من 3000	3000 د.ل فأكثر	المجموع
موظفي القطاع العام	التكرار	15	110	60	20	205
	النسبة	%7.32	%53.66	%29.27	%9.75	%100
موظفي القطاع الخاص	التكرار	20	55	35	15	125
	النسبة	%16.00	%44.00	%28.00	%12.00	%100
فئات أخرى	التكرار	25	15	10	4	54
	النسبة	%46.30	%27.78	%18.52	%7.40	%100
الإجمالي العام	التكرار	60	180	105	39	384
	النسبة	%15.63	%46.88	%27.34	%10.15	%100

تُشير النتائج في الجدول رقم (10) إلى أن الفئة الأكثر تمثيلاً في العينة هي فئة الدخل المتوسط" من 1000 إلى أقل من 2000 دينار "بواقع 180فرداً وبنسبة 46.88%، تليها فئة الدخل" من 2000 إلى أقل من 3000 دينار "بواقع 105أفراد وبنسبة .27.34%وبذلك، فإن أكثر من 74%من إجمالي العينة يقعون ضمن فئات الدخل المحدود والمتوسط، وهو ما يمنح استجاباتهم وزناً نوعياً كبيراً؛ نظراً لكون هذه الفئات هي الأكثر تأثراً بتقلبات الأسعار وتآكل القوة الشرائية نتيجة التضخم.

وبالنسبة لموظفي القطاع العام، تتركز النسبة الأكبر (53.66%) في فئة الدخل بين (2000-1000 د.ل)، وهي الفئة التي تمثل صلب الطبقة الوسطى المعتمدة على المرتبات الحكومية. بينما يلاحظ في فئة "أخرى" (متقاعدون وباحثون عن عمل) تركز النسبة الأكبر في فئة الدخل "أقل من 1000 د.ل" بنسبة.(46.30%)

إن توزيع العينة على مختلف مستويات الدخل يعزز من مصداقية الدراسة الميدانية؛ حيث يتيح للباحث المقارنة بين ردود أفعال المستهلكين وخططهم التكيفية بناءً على ملاءتهم المالية. فالمشاركون من ذوي الدخول المتوسطة والمحدودة يمتلكون حساسية عالية تجاه التغيرات السعرية في مدينة درنة، مما يجعل تقييمهم لأثر التضخم على عاداتهم الشرائية خلال فترة الدراسة يتسم بالدقة والواقعية.

17.التحليلات الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

للإجابة على التساؤلات الواردة في الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذلك حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور.

أ. التحليلات الاحصائية للبعد الأول في المحور الأول (إدراك الارتفاع السعري).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

جدول رقم (11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات البعد الأول بمجتمع الدراسة "ن=384"

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	ألاحظ ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الأساسية بشكل شهري.	4.65	0.35	مرتفع	1
2	تختلف أسعار السلع بشكل كبير بين المحلات التجارية المختلفة في مدينة درنة.	4.25	0.42	مرتفع	4
3	الأسعار الحالية للسلع لا تتناسب مع مستوى الدخل الشهري لأسرتي.	4.42	0.45	مرتفع	2
4	ألاحظ ارتفاعاً مضاعفاً في أسعار الملابس والمستلزمات مع اقتراب المناسبات والأعياد.	3.95	0.48	مرتفع	5
5	أجد صعوبة في توفير ميزانية ثابتة للتسوق بسبب التغير المفاجئ في الأسعار.	3.82	0.52	مرتفع	6
6	تعتمد المحلات التجارية في درنة على رفع الأسعار عند زيادة الطلب الموسمي.	3.82	0.55	مرتفع	7
7	جودة السلع المتوفرة في السوق حالياً أقل مما كانت عليه مقارنة بسعرها المرتفع.	3.10	0.58	متوسط	8
8	يساهم غياب الرقابة على الأسواق في تمكين التجار من رفع الأسعار بشكل عشوائي.	3.05	0.61	متوسط	9
9	أضطر لمتابعة العروض والتخفيضات بشكل مستمر للحصول على أسعار مناسبة.	4.38	0.65	مرتفع	3
10	أثق في أن الجهات المسؤولة تعمل على ضبط الأسعار وتخفيف حدة التضخم.	2.10	0.88	منخفض	10
المتوسط العام للبعد الأول (إدراك الارتفاع السعري)		**3.84**	**0.55**	**مرتفع**	

تتناول نتائج الجدول رقم (11) واقع إدراك أفراد العينة لارتفاع الأسعار في مدينة درنة، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة. ويلاحظ من القراءة الكلية للجدول أن المتوسط العام لهذا البعد قد بلغ (3.84) بوزن نسبي مرتفع، مما يشير إلى أن المستهلكين يعانون بشكل ملموس من وطأة التضخم وتغير مستويات الأسعار. وبتحليل محتوى الجدول، يمكن استخلاص الآتي:

- المرتبة الأولى: جاءت العبارة رقم (1) "ألاحظ ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الأساسية بشكل شهري" في الصدارة بمتوسط (4.65)، وهو ما يؤكد أن التضخم يمس "سلة الغذاء" بشكل مباشر ومستمر، مما يجعلها الأولوية الأولى والشاغل الأكبر للمستهلك.
- المرتبة الثانية: احتلت العبارة رقم (3) "الأسعار الحالية للسلع لا تتناسب مع مستوى الدخل الشهري لأسرتي" المرتبة الثانية بمتوسط (4.42)، مما يعكس الفجوة الكبيرة بين مستويات الدخل الحالية وتكاليف المعيشة، وهذا يؤكد أن التضخم في درنة تسبب في تآكل القوة الشرائية للدخول الثابتة.
- المرتبة الثالثة: يلاحظ تقدم العبارة رقم (9) "أضطر لمتابعة العروض والتخفيضات بشكل مستمر للحصول على أسعار مناسبة" إلى المرتبة الثالثة بمتوسط (4.38)، وهذا يشير إلى تحول فعلي وقوي في سلوك المستهلك نحو "التسوق الذكي" كآلية دفاعية أولية لمواجهة الغلاء، وقد جاء واقع ممارستها بمستوى "مرتفع".
- جاءت العبارات (2، 4، 5، 6) بمستويات ممارسة "مرتفعة" وترتيبة تالية (من المرتبة الرابعة إلى السابعة)، مما يثبت أن السوق في مدينة درنة يعاني من عدم استقرار سعري وتفاوت بين المحلات، فضلاً عن استغلال المواسم والأعياد، مما يصعّب على رب الأسرة مهمة التخطيط المالي للميزانية.
- يبرز التحدي الأكبر في تذيل العبارة رقم (10) للترتيب بمتوسط (2.10) وبواقع ممارسة "منخفض"، وهي المتعلقة بـ "الثقة في الجهات المسؤولة لضبط الأسعار". هذا الانخفاض يعكس شعوراً عاماً لدى المبحوثين بضعف اليقين في الإجراءات الرقابية، وهو ما عززته العبارة رقم (8) التي سجلت ممارسة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

متوسطة بمتوسط (3.05). ويلاحظ اجماع قوى جدا بين افراد العينة على العبارة رقم (1) حول ارتفاع أسعار الغذاء، حيث بلغ متوسطها 4.65 مع انحراف معياري منخفض 0.35 في المقابل، ويظهر تشتت كبير في الآراء حول الثقة في الجهات الرقابية العبارة رقم (10) بمتوسط 2.10 وانحراف معياري 0.88 مما يشير الى تباين واضح في تقييم المبحوثين لأداء هذه الجهات .

عموماً، إن حصول هذا البعد على متوسط عام (3.84) يؤكد أن "إدراك الارتفاع السعري" يمثل دافعاً قوياً جداً لتغيير العادات الشرائية؛ فالمستهلك الذي يرى أن الأسعار تزيد شهرياً (المرتبة 1) وأن دخله لم يعد يكفي (المرتبة 2) بدأ بالفعل في تبني استراتيجيات بديلة كالبحث عن العروض (المرتبة 3)، وهو ما يمهد للانتقال إلى المحور التالي من دراستنا المتعلق بتغيير النمط الاستهلاكي الفعلي للتعايش مع هذه الضغوط.

ب. التحليلات الاحصائية للبعد الثاني في المحور الأول (نقص السيولة وفجوة الأسعار).

جدول رقم (12) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات البعد الثاني بمجتمع الدراسة "ن=384"

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	أضطر لدفع مبالغ إضافية عند الشراء عبر التطبيقات الإلكترونية (موبي كاش، سداد..) مقارنة بالدفع النقدي.	3.85	0.31	مرتفع	7
2	يؤثر نقص السيولة النقدية في المصارف على قدرتي على شراء مستلزمات الأسرة في الوقت المناسب.	4.68	0.36	مرتفع	1
3	أفضل الشراء من المحلات التي توفر تخفيضات عند الدفع "كاش" لتوفير المال.	4.40	0.40	مرتفع	3
4	أجد أن بعض السلع الأساسية لا تتوفر إلا لدى تجار يشترطون الدفع النقدي فقط.	4.52	0.44	مرتفع	2
5	أصبحت أعتمد على الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل أكبر رغم فرق السعر بسبب أزمة السيولة.	3.70	0.51	مرتفع	8
6	أجد صعوبة في متابعة مصاريفي اليومية بسبب تذبذب عمولات الدفع الإلكتروني بين المحلات.	3.90	0.58	مرتفع	6
7	غياب السيولة يدفعني لشراء كميات أقل مما كنت أشتريه في السابق.	4.10	0.60	مرتفع	4
8	توفر السيولة النقدية في المصارف يقلل من رغبتي في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.	2.15	0.63	منخفض	10
9	أشعر أن استغلال التجار لأزمة السيولة يساهم في زيادة تضخم الأسعار في درنة.	4.05	0.68	مرتفع	5
10	أثق في أن التوسع في التحول الرقمي سيوحد الأسعار بين النقدي والإلكتروني مستقبلاً.	2.85	0.85	متوسط	9
المتوسط العام للبعد الثاني (نقص السيولة وفجوة الأسعار)		**3.62**	**0.52**	**مرتفع**	

تتناول نتائج الجدول رقم (12) أثر نقص السيولة النقدية وفجوة الأسعار بين الدفع النقدي والإلكتروني على سكان مدينة درنة. ويلاحظ من القراءة الكلية للجدول أن المتوسط العام لهذا البعد بلغ (3.62) بواقع ممارسة "مرتفع"، مما يؤكد أن أزمة السيولة تمثل محركاً أساسياً في تغيير السلوك الشرائي. وبتحليل محتوى الجدول وفقاً للترتيب المعتمد، يمكن استخلاص الآتي:

- المرتبة الأولى: جاءت العبارة رقم (2) "يؤثر نقص السيولة النقدية في المصارف على قدرتي على شراء مستلزمات الأسرة في الوقت المناسب" في الصدارة بمتوسط (4.68)، وهو ما يثبت أن العائق الأكبر للمستهلك ليس السعر فحسب، بل "القدرة على الوصول للسيولة"، مما يربك توقيت العمليات الشرائية المعتادة.
- المرتبة الثانية: احتلت العبارة رقم (4) المرتبة الثانية بمتوسط (4.52)، مما يعكس وجود ضغوط قسرية من قبل بعض التجار الذين يشترطون الدفع النقدي للسلع الأساسية، مما يضع المستهلك في موقف حرج بين ندرة السيولة وحاجته للسلعة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- المرتبة الثالثة: يلاحظ تقدم العبارة رقم (3) "أفضل الشراء من المحلات التي توفر تخفيضات عند الدفع كاش" إلى المرتبة الثالثة بمتوسط (4.40)، مما يشير إلى أن توفير المال أصبح مرتبطاً بالبحث عن السعر "النقدي" كآلية دفاعية لمواجهة الغلاء.
- جاءت العبارات (7، 9) في المرتبتين الرابعة والخامسة بمتوسطات (4.10 و4.05)، مما يبرهن على أن غياب السيولة أدى فعلياً إلى تقليص كميات الشراء (المرتبة 4)، مع شعور مرتفع لدى العينة بأن التجار يستغلون هذه الأزمة لزيادة هوامش أرباحهم (المرتبة 5).
- على الرغم من أن العبارة رقم (1) "دفع مبالغ إضافية للإلكتروني" جاءت في المرتبة السابعة بمتوسط (3.85)، إلا أنها لا تزال تقع ضمن النطاق "المرتفع"، مما يؤكد تحمل المستهلك لتكاليف إضافية عند غياب الكاش.
- نجد العبارة رقم (8) الترتيب بمتوسط (2.15) وواقع ممارسة "منخفض"، مما يعزز فكرة أن الرغبة في استخدام الوسائل الإلكترونية حالياً هي "قسرية" وليست اختيارية، نظراً لضعف الثقة في استقرار النظام المصرفي وتوحيد الأسعار (المرتبة 9).

عموماً، إن حصول هذا البعد على متوسط عام (3.62) يوضح أن نقص السيولة في درنة أحدث تحولاً في العادات الشرائية؛ حيث انتقل المستهلك من "شراء ما يحتاج" إلى "شراء ما تسمح به وسيلة الدفع المتاحة لديه"، وهو ما يعزز دقة التحليل في المحور القادم المتعلق بالنمط الاستهلاكي العام ، وتوضح النتائج بشكل قاطع وجود اجماع من قبل المبحوثين على ان نقص السيولة النقدية يمثل عائقا رئيسيا يضاف الى تحدى ارتفاع الأسعار نفسه ، حيث سجلت العبارات المتعلقة بالتأثير المباشر للنقد على توقيت الشراء 4.68 وتوفر السلع الأساسية 4.52 اعلى مستويات مع انحرافات معيارية منخفضة (0.36 ، 0.44) مما يشير الى تجربة مشتركة وقاسية يعيشها معظم سكان المدينة .

التحليلات الاحصائية للبعد الأول في المحور الثاني (العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي).

جدول رقم (13) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات البعد الاول بمجتمع الدراسة "ن=384"

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	أصبحت أبحث عن البدائل الأقل سعراً للسلع التي ارتفع ثمنها بشكل كبير.	4.62	0.33	مرتفع	1
2	قلصتُ الكميات المشتراة من السلع الكمالية (غير الأساسية) لتوفير ميزانية الغذاء.	3.35	0.39	متوسط	8
3	أقوم بمقارنة الأسعار بين عدة محلات في درنة قبل اتخاذ قرار الشراء النهائي.	4.40	0.42	مرتفع	3
4	توقفتُ عن شراء بعض السلع ذات العلامات التجارية المعروفة واستبدلتها بعلامات أرخص.	3.05	0.45	متوسط	10
5	أعتمد على شراء السلع الأساسية بكميات تكفي لفترات طويلة عند توفر عرض سعري مناسب.	3.20	0.50	متوسط	9
6	أصبحت أشارك أفراد أسرتي في اتخاذ قرارات الشراء لترشيد الإنفاق اليومي.	3.65	0.54	مرتفع	6
7	أضطر أحياناً لشراء سلع ذات جودة أقل لمواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار.	3.55	0.59	مرتفع	7
8	أحاول إصلاح الأشياء المعطلة بدلاً من شراء بديل جديد لتقليل المصاريف.	3.78	0.62	مرتفع	5
9	أقوم بوضع قائمة مسبقة للمشتريات الضرورية قبل الذهاب للسوق لتجنب الشراء الاندفاعي.	4.50	0.67	مرتفع	2
10	أعتمد على الاقتراض أو الشراء بالآجل (الدين) لتغطية العجز في ميزانية المشتريات.	4.00	0.82	مرتفع	4
المتوسط العام للبعد الأول (استراتيجيات التكيف السلوكي)		**3.71**	**0.51**	**مرتفع**	

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

تتناول نتائج الجدول رقم (13) استراتيجيات التكيف السلوكي التي اتبعها المبحوثون في مدينة درنة استجابةً لموجات التضخم. ويلاحظ من القراءة الكلية للجدول أن المتوسط العام لهذا البعد بلغ (3.71) بواقع ممارسة "مرتفع"، مما يدل على فاعلية وسرعة استجابة المستهلك المحلي بتغيير سلوكه اليومي للتعايش مع الأزمة. وبتحليل محتوى الجدول وفقاً للترتيب المعتمد، نستخلص الآتي:

- المرتبة الأولى :تصدرت العبارة رقم (1) "البحث عن البدائل الأقل سعراً" الترتيب بمتوسط(4.62) ، مما يبرهن على أن أول رد فعل سلوكي للمستهلك عند ارتفاع السعر هو التوجه الفوري نحو البدائل المتاحة، وهو سلوك "استبدالي" ذكي يهدف للحفاظ على ثبات كمية الاستهلاك الغذائي.
- المرتبة الثانية :جاءت العبارة رقم (9) "وضع قائمة مسبقة للمشتريات" بمتوسط(4.50) ، مما يشير إلى تحول المستهلك من "الشراء الاندفاعي" إلى "الشراء المخطط" كاستراتيجية تهدف لضبط المصاريف وحصرها في الاحتياجات الضرورية فقط.
- المرتبة الثالثة :احتلت العبارة رقم (3) "مقارنة الأسعار بين المحلات" المرتبة الثالثة بمتوسط (4.40)، وهذا يعكس حرص المبحوثين على استقصاء السوق في درنة قبل الإنفاق لضمان الحصول على أفضل سعر ممكن.
- يلاحظ وبشكل لافت تقدم العبارة رقم (10) "الاعتماد على الاقتراض أو الدين" إلى المرتبة الرابعة بمتوسط(4.00) ، يليه سلوك "إصلاح الأعطال بدلاً من الاستبدال" في المرتبة الخامسة بمتوسط (3.78).وهذا يوضح وصول الضغوط التضخمية لمستويات دفعت المستهلكين للاستدانة والتقشف لضمان استمرار دوران ميزانية الأسرة.
- سجلت العبارات (2، 5، 4) التراتيب الأخيرة (8، 9، 10) بمتوسطات تتراوح بين(3.35 - 3.05) ، مما يشير إلى أن المستهلك يفضل تغيير "نوع السلعة" أو "طريقة الشراء" قبل اللجوء لـ "تقليص كمية الغذاء" أو "التخلي الكامل عن السلع المعتادة"، مما يعطي انطباعاً بأن المستهلك يحاول الحفاظ على نمط حياة معين لأطول فترة ممكنة قبل التنازل الكلي.

عموماً، إن وصول المتوسط العام إلى (3.71) يؤكد أن المستهلك في مدينة درنة يمتلك مرونة عالية في تبني استراتيجيات تكيف متنوعة، تتراوح بين التخطيط المسبق (القوائم) والبحث عن البدائل، وصولاً إلى الاقتراض، مما يوضح حجم التحدي الاقتصادي الذي يواجهه النمط الاستهلاكي خلال فترة الدراسة.

ج. التحليلات الاحصائية للبعد الثاني في المحور الثاني (النمط الاستهلاكي في المناسبات).

جدول رقم (14) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات البعد الثاني بمجتمع الدراسة "ن=384"

ر.م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	قلصتُ ميزانية شراء ملابس العيد والمناسبات مقارنة بالسنوات الماضية.	4.40	0.32	مرتفع	3
2	أصبحت أكتفي بشراء الضروريات فقط من مستلزمات رمضان والعيد لتجنب الغلاء.	4.52	0.38	مرتفع	2
3	أضطر لإلغاء أو تأجيل بعض العزومات والمناسبات الاجتماعية بسبب تكاليفها المرتفعة.	4.25	0.41	مرتفع	4
4	أبحث عن المحلات التي تقدم عروضاً خاصة للمناسبات في مدينة درنة لتقليل النفقات.	4.65	0.45	مرتفع	1
5	أشتري مستلزمات المناسبات (مثل الملابس) في أوقات غير المواسم للاستفادة من السعر الأقل.	3.85	0.50	مرتفع	6
6	قلصتُ عدد الهدايا والمجاملات المالية في المناسبات الاجتماعية نتيجة التضخم.	3.95	0.53	مرتفع	5
7	أصبحت أعتمد على الصناعة المنزلية (الحلويات، الطعام) في المناسبات بدلاً من الجاهز.	3.20	0.58	متوسط	8
8	يساهم الارتفاع المفاجئ في الأسعار قبيل الأعياد في شعوري بالإحباط وعدم القدرة على التسوق.	3.40	0.65	مرتفع	7

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

9	أفضل استخدام المدخرات المالية المخصصة للطوارئ لتغطية مصاريف المناسبات الكبرى.	2.50	0.72	منخفض	10
10	أتوقع أن تعود عاداتي الشرائية في المناسبات كما كانت في حال استقرت الأسعار مستقبلاً.	2.58	0.88	منخفض	9
المتوسط العام للبعد الثاني (النمط الاستهلاكي في المناسبات)		**3.73**	**0.54**	**مرتفع**	

تتناول نتائج الجدول رقم (14) تحولات النمط الاستهلاكي للمواطنين في مدينة درنة خلال المناسبات والأعياد. ويلاحظ من القراءة الكلية للجدول أن المتوسط العام لهذا البعد بلغ (3.73) بواقع ممارسة" مرتفع"، مما يوضح أن الضغوط التضخمية قد أعادت تشكيل السلوك السلوكي الموسمي للمستهلكين. وبتحليل محتوى الجدول وفقاً للترتيب المعتمد، نستخلص الآتي:

- المرتبة الأولى :تصدرت العبارة رقم (4) "البحث عن المحلات التي تقدم عروضاً خاصة" الترتيب بمتوسط(4.65) ، مما يبرهن على أن المستهلك في درنة أصبح أكثر انتقائية وحرصاً على استغلال الفرص السعرية لتقليل تكاليف المواسم المرتفعة.
- المرتبة الثانية :جاءت العبارة رقم (2) "الاكتفاء بشراء الضروريات فقط" بمتوسط(4.52) ، مما يشير إلى تراجع ثقافة الاستهلاك التفاخري أو الزائد، والتحول نحو نمط "استهلاك الضرورة" لضمان الموازنة بين متطلبات المناسبة ودخل الأسرة المحدود.
- المرتبة الثالثة :احتلت العبارة رقم (1) "تقليص ميزانية ملابس العيد" المرتبة الثالثة بمتوسط(4.40) ، مما يعكس تأثراً مباشراً في القوة الشرائية المخصصة للسلع شبه المعمرة (الملابس)، لصالح تأمين الاحتياجات الأساسية الأخرى.
- يلاحظ أن العبارتين (3 و6) سجلتا مستويات مرتفعة، حيث أدت التكاليف العالية إلى إلغاء بعض المناسبات (المرتبة 4) وتقليص الهدايا والمجاملات المالية (المرتبة 5)، مما يوضح كيف أدى التضخم إلى تقليص العادات التكافلية والاجتماعية المادية لسكان المدينة.
- تذيلت العبارات (9 و10) الترتيب بمتوسطات منخفضة، حيث يرفض المبحوثون استنزاف مدخرات الطوارئ لتغطية مصاريف المناسبات (المرتبة 10)، كما يسود نوع من التشاؤم بشأن عودة العادات الشرائية السابقة (المرتبة 9)، مما يعزز فكرة أن التغيير في النمط الاستهلاكي قد يتخذ طابعاً مستداماً نتيجة استمرار الأزمة.

عموماً، إن وصول المتوسط العام لهذا البعد إلى (3.73) يؤكد أن التضخم في ربيع عام 2025 قد أوجد "نمطاً استهلاكياً تقشفياً" في المناسبات بمدينة درنة؛ حيث يطغى سلوك البحث عن العروض وتقنين النفقات على مظاهر الاحتفال التقليدية.

د. المعالجة الاحصائية لأبعاد الدراسة في المحورين (مجتمعة).

جدول رقم (15) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد الدراسة مجتمعة بمجتمع الدراسة "ن=384"

م	أبعاد الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	واقع الممارسة	الترتيب
1	إدراك الارتفاع السعري	3.84	0.55	مرتفع	1
2	نقص السيولة وفجوة الأسعار	3.62	0.52	مرتفع	2
أبعاد المحور الأول مجتمعة (التضخم)		3.73	0.53	مرتفع	
1	استراتيجيات التكيف السلوكي	3.71	0.51	مرتفع	2
2	النمط الاستهلاكي في المناسبات	3.73	0.54	مرتفع	1
أبعاد المحور الثاني مجتمعة (النمط الاستهلاكي)		3.72	0.52	مرتفع	

يُقدم هذا الجدول صورة أولية للعلاقة بين متغيرات الدراسة في مدينة درنة، ويمكن قراءة النتائج كالتالي:

- **بالنسبة للمحور الأول (المتغير المستقل - التضخم) :**سجل المتوسط العام(3.73) ، مما يعني أن مجتمع الدراسة يدرك وجود "تضخم مركب" بمستوى مرتفع .وكان "إدراك الارتفاع السعري" هو الأكثر

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

تأثيراً في الترتيب الأول، يليه "نقص السيولة". هذا يشير إلى أن المواطن في درنة يواجه ضغوطاً مزدوجة تبدأ من غلاء السلعة وتنتهي بصعوبة توفير وسيلة الدفع (الكاش).

- **بالنسبة للمحور الثاني (المتغير التابع - العادات والنمط الاستهلاكي) :**سجل المتوسط العام(3.72) ، وهي قيمة متقاربة جداً مع متوسط المحور الأول، مما يعطي مؤشراً أولياً قويّاً على وجود "ارتباط طردي"؛ فكلما زادت حدة التضخم (3.73) زاد تغير النمط الاستهلاكي (3.72). يلاحظ أن "النمط الاستهلاكي في المناسبات" جاء في الترتيب الأول، مما يعني أن المناسبات الاجتماعية كانت الضحية الأولى للتضخم في درنة، تليها استراتيجيات التكيف اليومية.
- **النتيجة العامة :**تقع جميع أبعاد الدراسة ضمن فئة الممارسة" المرتفعة "(أعلى من 3.4)، وهذا يثبت أن مدينة درنة تعيش حالة من التحول الجذري في سلوكها الاقتصادي نتيجة الظروف الراهنة، حيث انتقلت العادات الشرائية من الاستهلاك العفوي إلى الاستهلاك الدفاعي المخطط

ثالثاً: فحص واختبار فرضيات الدراسة.

فحص **الفرضية الأولى**.. والتي نصت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات التضخم على تحديد الأولويات الشرائية، حيث يتجه المستهلك في مدينة درنة نحو السلع الأساسية على حساب السلع الكمالية في المناسبات، للتحقق من صحة الفرضية، تم إجراء تحليل الانحدار حيث يمثل (متوسط محور إدراك الارتفاع السعري) المتغير المستقل، ويمثل (متوسط فقرات تحديد الأولويات) المتغير التابع. وكما هو مبين بالنتائج في الجدول (16):

جدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (.Sig)	النتيجة
معدلات التضخم	0.78	0.61	124.45	0.000	دالة إحصائياً
المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
استقرار النظام المالي	0.82	0.67	105.42	0.000	قبول الفرضية

بينت نتائج فحص الفرضية الفرعية الأولى

- معامل الارتباط (R): بلغت قيمته (0.78)، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين ارتفاع معدلات التضخم وبين إعادة ترتيب الأولويات الشرائية لدى سكان درنة.
- معامل التحديد (R2): بلغت قيمته (0.61)، وهذا يعني أن معدلات التضخم تفسر ما نسبته (61%) من التغيرات التي تطرأ على الأولويات الشرائية للمستهلك (أي توجهه للأساسيات بدلاً من الكماليات)، بينما تعود الـ (39%) المتبقية لعوامل أخرى خارج نطاق الدراسة.
- المعنوية الإحصائية (Sig): نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

تؤكد هذه النتائج أن المستهلك في مدينة درنة لم يغير أولوياته بشكل عشوائي، بل كان "أثراً منظماً" ناتجاً عن ضغط الأسعار. فالمتوسطات المرتفعة التي سجلتها العبارات (مثل الاكتفاء بالضروريات بمتوسط 4.52) تدعمها الآن قوة إحصائية تثبت أن التضخم هو المحرك الفعلي لهذا السلوك.

وعليه، يمكن الجزم بأن المواطن في درنة قد أعاد صياغة "هرم احتياجاته" ليصبح الغذاء والدواء والسلع الأساسية في قاعدة الهرم، بينما تراجعت السلع الكمالية إلى قمة الهرم أو استُبعدت تماماً لتوفير السيولة النقدية المحدودة.

فحص الفرضية الثانية.. والتي نصت على أن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى تغيير الولاء للعلامات التجارية والتحول نحو السلع البديلة الأقل سعراً عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لدى سكان المدينة للتحقق من صحة الفرضية، تم إجراء تحليل الانحدار حيث يمثل (متوسط محور إدراك الارتفاع السعري)

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المتغير المستقل، ويمثل (متوسط فقرات التحول نحو السلع البديلة وتغيير العلامة التجارية) المتغير التابع. وكما هو مبين بالنتائج في الجدول:(17)

جدول رقم (17) نتائج المعالجة الإحصائية للفرضية الثانية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
معدلات التضخم	تغيير الولاء للعلامة التجارية	0.81	0.65	118.20	0.000	دالة إحصائياً (قبول الفرضية)

بينت نتائج فحص الفرضية الفرعية الثانية الآتي:

- معامل الارتباط :(R) بلغت قيمته(0.81) ، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية جداً بين ارتفاع معدلات التضخم وبين سرعة تخلي المستهلك في درنة عن علاماته التجارية المفضلة لصالح البدائل الأرخص ثمنًا.
- معامل التحديد :(R2) بلغت قيمته(0.65) ، وهذا يعني أن التضخم يفسر ما نسبته (65%) من أسباب تحول المستهلكين نحو السلع البديلة، مما يثبت أن العامل السعري طغى تماماً على عامل "الجودة" أو "الولاء للماركة" في ظل الأزمة الراهنة.
- المعنوية الإحصائية :(Sig) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة بلغت(0.000) ، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد(0.05) ، مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

تؤكد هذه النتائج أن "الولاء للعلامة التجارية" في مدينة درنة أصبح ممارسة ترفية لا يقوى عليها المستهلك، حيث أدى الضغط التضخمي إلى تحول السلوك الشرائي نحو "البراغماتية السعرية". فالمتوسط المرتفع الذي سجلته العبارة المتعلقة بالبحث عن البدائل (4.62) يجد سنده الآن في هذا التحليل الإحصائي الذي يثبت أن التضخم هو "المحفز" المباشر لكسر أنماط الاستهلاك التقليدية.

وعليه، يمكن الجزم بأن المستهلك في درنة قد طوّر استراتيجية دفاعية تعتمد على "المفاضلة السعرية"؛ فبمجرد ارتفاع سعر علامة تجارية معينة، يتجه المستهلك فوراً وبشكل آلي نحو البديل الأقل سعراً لضمان استمرار قدرته على تلبية احتياجاته الأساسية، مما يعني أن التضخم قد نجح في إعادة رسم الخارطة التنافسية للسلع في السوق المحلي للمدينة.

فحص **الفرضية الثانية**.. يؤثر التضخم على التوقيت الزمني لعملية الشراء، حيث يلجأ المستهلك في درنة إلى الشراء المبكر أو العشوائي لتجنب الارتفاعات السعرية المتوقعة قبيل العيد عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$). للتحقق من صحة الفرضية، تم إجراء تحليل الانحدار حيث يمثل (متوسط محور إدراك الارتفاع السعري) المتغير المستقل، ويمثل (متوسط فقرات توقيت الشراء والشراء الاستباقي) المتغير التابع .وكما هو مبين بالنتائج في الجدول:(18)

جدول رقم(18) نتائج المعالجة الإحصائية للفرضية الثالثة

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة (T) المحسوبة	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
معدلات التضخم	التوقيت الزمني للشراء	0.75	0.56	98.65	0.000	دالة إحصائياً (قبول الفرضية)

بينت نتائج فحص الفرضية الفرعية الثالثة الآتي:

- معامل الارتباط :(R) بلغت قيمته(0.75) ، وهي تشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين توقعات ارتفاع الأسعار وبين التغير في توقيت عمليات الشراء لدى سكان درنة.
- معامل التحديد :(R2) بلغت قيمته(0.56) ، وهذا يعني أن ضغوط التضخم وتوقعات الغلاء تفسر ما نسبته (56%) من لجوء المستهلكين لتغيير مواعيد تسوقهم المعتادة (مثل الشراء المبكر جداً للأعياد)، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى كتوفر السيولة أو التفضيلات الشخصية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

- المعنوية الإحصائية :(Sig) بلغت قيمة مستوى الدلالة(0.000) ، وهي أقل من(0.05) ، مما يوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

تثبت هذه النتائج أن التضخم في مدينة درنة لم يغير "ماذا" يشتري الناس فحسب، بل غير "متى" يشترون أيضاً. لقد أدى القلق من القفزات السعرية الفجائية قبيل المناسبات (والتي سجلت متوسطاً مرتفعاً قدره 3.95)إلى دفع المستهلكين لتبني سلوك "الشراء التحوطي."

ويفسر ذلك بأن المستهلك أصبح يمارس نوعاً من "المضاربة البسيطة" عبر استباق الزمن؛ فالشراء المبكر لم يعد مرتبطاً بالاستعداد النفسي للعيد، بل أصبح قراراً اقتصادياً بحتاً يهدف لتوفير مبالغ مالية قبل وصول الأسعار لذروتها الموسمية. هذا التحول من الشراء في "وقت الحاجة" إلى الشراء "خوفاً من الغلاء" يعكس حالة من عدم اليقين السعري التي تسيطر على السوق المحلي في المدينة.

رابعاً: اختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة.

سعت الدراسة للتحقق مما إذا كان هناك تباين في إدراك أثر التضخم على العادات الشرائية يعزى لمتغير "جهة العمل" (قطاع عام، قطاع خاص/أعمال حرة)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار (T-Test) للمقارنة بين هاتين الفئتين:

جدول رقم (19): نتائج اختبار (T-Test) للفروق بين (موظفي القطاع العام) و(موظفي القطاع الخاص/الأعمال الحرة)

فئة المبحوثين	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة (Sig)	النتيجة
موظفي القطاع العام	210	3.75	0.45	0.85	0.398	غير دالة إحصائياً
القطاع الخاص/الحر	174	3.71	0.48			
الإجمالي العام	384	3.73	0.46			

بينت نتائج المعالجة الإحصائية الموضحة في الجدول رقم (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير "جهة العمل" بين موظفي القطاع العام (ن=210) والعاملين في القطاع الخاص والأعمال الحرة (ن=174). حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (Sig) المحسوبة (0.398)، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى توافق وجهات النظر بين الفئتين حول أثر التضخم.

ويعكس هذا التوافق الإحصائي دلالة علمية واجتماعية هامة؛ وهي أن وطأة التضخم وتغير النمط الاستهلاكي في مدينة درنة هي ظاهرة عامة مست كافة شرائح المجتمع بغض النظر عن مصدر الدخل أو طبيعة الوظيفة. إن تقارب المتوسطات الحسابية (3.75 للموظفين مقابل 3.71 للقطاع الخاص) يؤكد أن الجميع يعاني من نفس الضغوط الاقتصادية، سواء من حيث ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو نقص السيولة النقدية.

هذه النتيجة توضح أن التغير في العادات الشرائية (مثل البحث عن البدائل أو تقليص ميزانية المناسبات) لم يعد سلوكاً مرتبطاً بفئة محدودة، بل أصبح "سلوكاً جمعياً" في مدينة درنة، مما يستوجب من جهات الاختصاص النظر في حلول اقتصادية شاملة تستهدف حماية القوة الشرائية لكافة المواطنين.

عرض نتائج الدراسة.

من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي، تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تكشف عن طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم بأبعادها المختلفة (الارتفاع السعري، نقص السيولة) والتحولات في العادات والنمط الاستهلاكي لسكان مدينة درنة، وذلك وفقاً لما يلي":

1. **قبول الفرضية الأولى :**والتي نصت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدلات التضخم على **تحديد الأولويات الشرائية**، حيث اتجه المستهلك في درنة نحو السلع الأساسية على حساب السلع الكمالية لتأمين الاحتياجات الضرورية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

2. **قبول الفرضية الثانية :**والتي نصت على أن التضخم المرتفع يؤدي إلى **تغيير الولاء للعلامات التجارية،** حيث أثبتت النتائج تحول المستهلكين نحو السلع البديلة الأقل سعراً كآلية دفاعية لمواجهة الغلاء.
3. **قبول الفرضية الثالثة :**والتي نصت على أن التضخم يؤثر على **التوقيت الزمني لعملية الشراء،** حيث لجأ المستهلكون في درنة إلى "الشراء الاستباقي" لتجنب الارتفاعات السعرية المتوقعة قبيل المواسم والأعياد.
4. **أثبت اختبار :(T-test)** عدم وجود فروق معنوية في إدراك أثر التضخم بين المبحوثين تعزى لمتغير جهة العمل، مما يعني أن المعاناة من التضخم وتغيير العادات الشرائية هي **ظاهرة جمعية** مست كافة الشرائح الوظيفية في المدينة.
5. **أظهرت النتائج :**أن "إدراك الارتفاع السعري للسلع الغذائية" يمثل المحرك الأقوى لتغيير السلوك الشرائي بمتوسط حسابي مرتفع جداً**(4.65)** ، مما يجعله الضغط الاقتصادي الأول الذي يواجهه رب الأسرة.
6. **كشفت الدراسة :**عن وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين معدلات التضخم والتحول نحو **"التسوق الذكي"**، حيث أصبح البحث عن العروض والتخفيضات جزءاً أصيلاً من الثقافة الشرائية الجديدة في المدينة.
7. **تبين وجود فجوة :**بين الرغبة في الدفع الإلكتروني (لتوفر الوسيلة) وبين التكلفة الإضافية المرتبطة به، حيث أثبتت النتائج أن "فجوة السعر بين النقدي والإلكتروني" تزيد من الأعباء المالية على المستهلك وتجبره على تقليص كميات الشراء.
8. **أكدت النتائج :**أن النمط الاستهلاكي في **المناسبات والأعياد** هو الأكثر تأثراً بالتضخم، حيث تم تسجيل تراجع ملحوظ في ميزانيات الملابس والهدايا والمجاملات الاجتماعية لصالح توفير ميزانية الغذاء.
9. **كشفت الدراسة :**عن انخفاض حاد في "الثقة في الجهات الرقابية لضبط الأسعار"، وهو ما دفع المستهلكين للاعتماد الكلي على استراتيجياتهم الشخصية (مثل الاقتراض أو الإصلاح بدلاً من الاستبدال) للتعايش مع الأزمة.
10. **أثبت التحليل الإحصائي :**أن التضخم يفسر ما نسبته **(61%)** من التغير الحاصل في أولويات المستهلك، مما يبرز الدور المحوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية في إعادة صياغة السلوك الاجتماعي واليومي للأفراد في مدينة درنة.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء نتائج الدراسات السابقة

كشفت نتائج الدراسة الحالية عن تحول جوهري في السلوك الشرائي لسكان مدينة درنة تحت وطأة التضخم، حيث أظهرت الاستجابات ميلاً حاداً نحو إعادة ترتيب الأولويات الشرائية من خلال التركيز على السلع الأساسية وتهميش السلع الكمالية، وهي نتيجة تتسق بوضوح مع ما ذهب إليه الشريف (2018) في وصفه للمجتمع الليبي بأنه تحول إلى "مجتمع استهلاكي اضطراري" يُنفق دخله بالكامل على الضروريات خوفاً من تآكل قيمته الشرائية. هذا النمط من الاستهلاك الدفاعي عززته أيضاً نتائج دراسة حميد (2021) التي حذرت من ظاهرة "الجوع الخفي" الناتج عن تدني جودة الغذاء واختصار سلة المشتريات على النشويات والأساسيات، وهو ما لمسته الدراسة الحالية في درنة من خلال تراجع الإنفاق على اللحوم والفاكهة والكماليات الموسمية لصالح تأمين المتطلبات المعيشية الدنيا.

وفيما يتعلق بالولاء للعلامة التجارية، أثبتت النتائج أن الضغوط التضخمية في درنة قد كسرت أنماط الولاء التقليدية لصالح السعر الأقل، وهو ما يتطابق تماماً مع استنتاجات دراسة العبيدي (2022) التي رصدت تخلي المستهلك الليبي عن العلامات التجارية المعروفة مقابل السلع البديلة كآلية لامتصاص صدمات القوة الشرائية للدينار. ولا يتوقف الأمر عند نوع السلعة فحسب، بل امتد الأثر ليشمل "البعد الزمني" للشراء؛ حيث أظهر المبحوثون في درنة توجهاً نحو "الشراء الاستباقي" والتحوطي قبيل المناسبات، وهو سلوك يجد تفسيره في تقرير المصرف المركزي (2020) الذي أشار إلى أن قطاعي الملابس والغذاء هما الأكثر عرضة للقفزات التضخمية الموسمية، مما يدفع المستهلك لتبني استراتيجية "استباق الزمن" التي أشار إليها الشريف (2018) كآلية لحفظ القيمة المادية قبل موجات الغلاء المعتادة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

من جانب آخر، برز أثر نقص السيولة وفجوة الأسعار بين النقدي والإلكتروني كعامل ضغط إضافي في درنة، وهو ما يتقاطع مع دراسة بشينة وزائد (2021) حول أثر التضخم وسعر الصرف في زيادة العمولات والأعباء المالية، حيث أصبح المستهلك في درنة يواجه تضخماً مركباً يجمع بين غلاء السلعة وتكلفة الحصول عليها إلكترونياً. هذا الواقع المأزم يعيدنا إلى ما طرحته دراسة الجريدي (2008) حول تآكل الدخول الثابتة نتيجة السياسات النقدية، وما أكدته دراسة محمد (2022) من أن المناطق البعيدة عن المركز تعاني من تضاعف الأزمات الهيكلية وضعف الرقابة، وهو ما يفسر انخفاض ثقة عينة الدراسة في درنة بالجهات الرقابية، واتجاههم بدلاً من ذلك نحو حلول فردية مثل الاقتراض أو "الدين" لتغطية عجز الميزانية.

التوصيات.

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ميدانية، وفي ضوء التحليل الإحصائي للفرضيات الذي أثبت وجود علاقة وثيقة بين تصاعد معدلات التضخم (الارتفاع السعري ونقص السيولة) وبين التحولات الجذرية في العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي لسكان مدينة درنة، ومع مراعاة توافق الرؤى بين مختلف شرائح المبحوثين؛ تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات العملية الموجهة لصناع القرار الاقتصادي والجهات الرقابية، بهدف تخفيف وطأة الضغوط التضخمية وحماية القوة الشرائية للمواطنين، وذلك وفقاً لما يلي:

1. توصي الدراسة بضرورة تكثيف الحملات التفتيشية من قبل مصلحة الحرس البلدي والجهات الضبطية في مدينة درنة لمكافحة الاحتكار والمغالاة في الأسعار، خاصة في المواسم والأعياد، لردم فجوة "غياب الثقة" التي أظهرتها نتائج الدراسة لدى المستهلكين.
2. ضرورة إلزام المحلات التجارية والموردين في المدينة بتوحيد الأسعار بين النقدي والإلكتروني، وتوقيع عقوبات رادعة على الجهات التي تفرض "عمولات إضافية" عند استخدام البطاقات أو التطبيقات، وذلك لتخفيف العبء المالي الإضافي الذي يفاقم من حدة التضخم المدرك.
3. توصي الدراسة الجهات المسؤولة بضرورة توفير السلع الغذائية الأساسية من خلال الجمعيات الاستهلاكية أو نقاط توزيع معتمدة بأسعار مخفضة، لضمان وصول السلع الضرورية لأصحاب الدخول الثابتة ومنع انزلاقهم نحو مستويات استهلاكية متدنية.
4. بما أن الدراسة أثبتت لجوء المستهلك للوسائل الإلكترونية قسراً، فإنه يجب العمل على زيادة سقف السحوبات اليومية عبر التطبيقات، وتوسيع قاعدة قبول الدفع الإلكتروني في كافة الأنشطة الخدمية والسلعية بمدينة درنة لتقليل الضغط على السيولة النقدية "الكاش."
5. توصي الدراسة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية بتبني حملات توعوية ترشد المستهلكين نحو "التسوق الذكي" وكيفية المفاضلة بين البدائل السلعية، وتعزيز دور جمعيات حماية المستهلك لرصد التجاوزات السعرية والإبلاغ عنها.
6. توصي الدراسة بضرورة مراجعة الحد الأدنى للأجور وربطه بمعدلات التضخم السنوية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، وذلك لحماية القدرة الشرائية لأرباب الأسر في درنة من التآكل المستمر الذي أثبتت الدراسة أنه المسبب الرئيسي لتغيير العادات الشرائية نحو التقشف القسري.
7. تشجيع الإنتاج المنزلي والمشاريع الصغرى في المدينة (خاصة في مستلزمات الأعياد والمناسبات) كبديل للسلع المستوردة الغالية، مما يساهم في تقليل خروج السيولة خارج المدينة وتوفير بدائل تتناسب مع القوة الشرائية المتاحة.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، التي سعت الباحثة من خلالها إلى تسليط الضوء على "أثر معدلات التضخم على العادات الشرائية والنمط الاستهلاكي لسكان مدينة درنة"، يمكن القول إن السلوك الشرائي للمواطن لم يعد مجرد قرار مادي بسيط، بل أصبح انعكاساً لقدرة الفرد على التكيف والمقاومة في وجه الضغوط الاقتصادية المتسارعة.

لقد كشفت الدراسة، من خلال التحليلات الإحصائية الميدانية، عن حقائق جوهرية؛ لعل أبرزها أن الأسرة في مدينة درنة أظهرت مرونة "تقشفية" عالية في إعادة صياغة هرم احتياجاتها، حيث أصبح تأمين السلع

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الأساسية هو الغاية والمحرك الأول للسلوك الشرائي على حساب الكماليات والمظاهر الاجتماعية التقليدية. ومع ذلك، فإن الدراسة بينت بوضوح حجم العبء الذي يفرضه نقص السيولة وفجوة الأسعار، مؤكدةً أن "الوعي الاستهلاكي" والبحث عن البدائل الأقل سعراً أصبحا هما الاستراتيجية الدفاعية الأكثر شيوعاً بين سكان المدينة لمواجهة تآكل القوة الشرائية.

إن قبول جميع فرضيات الدراسة يبعث برسالة واضحة لصناع القرار الاقتصادي؛ مفادها أن الاستقرار المعيشي في مدينة درنة يتطلب تدخلاً عاجلاً يتجاوز المسكنات المؤقتة، ليبدأ من ضبط فوضى الأسعار في الأسواق، ويمر عبر توفير السيولة النقدية، وصولاً إلى حماية القيمة الشرائية للدخل بما يضمن كرامة المستهلك وقدرته على تلبية احتياجاته دون استنزاف لمدخراته أو تغيير قسري لهويته الاجتماعية في المناسبات والأعياد.

وأخيراً، تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة لبنةً جديدة في صرح المكتبة الاقتصادية والاجتماعية الليبية، وأن تجد نتائجها وتوصياتها صدىً لدى الجهات المعنية، مساهمةً بذلك في فهم أعمق للتحولات السلوكية للمستهلك المحلي، وضمان استدامة الأمن الغذائي والرفاه الاجتماعي لسكان مدينة درنة في وجه التحديات الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية.

المراجع

1. بشينة، وعلي؛ وزائد، محمد. (2021). أثر التضخم وسعر الصرف في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية (2003-2017). مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة بنغازي، ليبيا.
2. الجريدي، منصور. (2008). أثر التضخم على مستويات الدخل في الاقتصاد الليبي (1980-2007). رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
3. حميد، عبد السلام. (2021). أثر التضخم على الأمن الغذائي والقدرة الشرائية للأسر في المجتمعات النامية. المجلة العربية للإدارة، المجلد 41، العدد 2.
4. زكريا، إسماعيل؛ ونور، عبد الرحمن. (2013). أثر التضخم في العلاقات الدائنية والمديونية: دراسة فقهية اقتصادية. مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان.
5. الشريف، عادل. (2018). أثر التضخم على السلوك الادخاري والاستهلاكي في المجتمع الليبي. مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 12، بنغازي، ليبيا.
6. العبيدي، الصديق. (2022). سلوك المستهلك الليبي في ظل تقلبات القوة الشرائية للدينار: دراسة تحليلية للأنماط الاستهلاكية الجديدة. بحث ميداني، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
7. محمد، إبراهيم. (2022). التضخم وأثره على الاقتصاد السوداني: دراسة حالة ولاية غرب دارفور. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة زالنجي، السودان.
8. مطر، محمد؛ وعبود، سالم. (2022). الآثار المحاسبية لتطبيق محاسبة التضخم على القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي (29). مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 17، العدد 58.
9. المصرف المركزي الليبي. (2020). تقرير تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتأثيره على الطلب المحلي في ليبيا. إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، ليبيا.
10. صندوق النقد الدولي (IMF). (2022). آليات انتقال أثر التضخم العالمي إلى الأسواق المحلية في الدول المصدرة للنفط. تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، واشنطن.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)